

المحاضرة الثانية: إعداد وتحليل الميزانية المالية (باستخدام رؤوس الأموال العاملة)

تعتبر الميزانية المالية أو قائمة المركز المالي من أهم القوائم المالية، فهي تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال توضيح أصولها وخصومها في فترة زمنية معينة، وبالتالي تعتبر مصدراً أساسياً من مصادر التحليل المالي.

1-تعريف الميزانية المالية:

"تعتبر الميزانية المالية عن عملية جرد لعناصر الأصول والخصوم، كما تعبر عن الأجل التي تُرتب حسبها هذه العناصر أي حسب مبدأ السيولة- استحقاق"¹.

كما تعرف بأنها كشف المركز المالي، أي تبين القيمة المحاسبية للمنشأة في تاريخ محدد، فهي تعكس الوضع المالي للمنشأة في نهاية الفترة التي أعدت عنها وغالباً ما تكون سنة مالية"².

مما سبق نستطيع القول أنّ الميزانية المالية هي قائمة مالية تبين المركز المالي والائتماني للمؤسسة في تاريخ معين، من خلال شرح مفصل لجانبي الميزانية، حيث يمثل الجانب الأيمن الأصول ويمثل الجانب الأيسر الخصوم، وبالتالي معرفة ما للمؤسسة من التزامات اتجاه الغير وما عليها من حقوق لدى الغير.

2-تصنيف عناصر الميزانية المالية:

تصنف عناصر الميزانية المالية حسب مبدأ السيولة في جانب الأصول وحسب مبدأ الاستحقاق في جانب الخصوم، وسنوضح فيما يأتي تصنيف كل جانب بالتفصيل.

1-2-تصنيف عناصر الأصول:

تصنف الأصول إلى أصول ثابتة(غير جارية) وأصول متداولة(أصول جارية) حسب معيار السيولة- سيولة متزايدة-من الأقل سيولة إلى الأكثر سيولة، حيث تشمل الأصول الثابتة جميع الموجودات التي تزيد فترة استخدامها عن السنة مثل: الأراضي والبنائات وغيرها. أما الأصول المتداولة فتشمل الموجودات التي تقل قابلية تحويلها إلى سيولة عن السنة مثل: المخزون والحسابات المدينة والنقدية الجاهزة كالبنك والصندوق والتي تمثل السيولة في حد ذاتها. مما سبق نستطيع تقسيم الأصول إلى:

-أصول غير جارية: حيث تعرف الأصول غير الجارية بأنها أصول معمرة، تملكها المنشأة من أجل استخدامها في نشاطها التشغيلي، وليس لأغراض بيعها، ويزيد عمرها عن السنة. ويجب أن يتوفر فيها ثلاث شروط مجتمعة حتى يعتبر الأصل أصلاً ثابتاً وهي:³

➤ امتلاك المنشأة لهذا الأصل.

➤ أن يزيد عمرها الاقتصادي عن السنة.

➤ أن يكون الغرض من اقتنائها هو التشغيل وليس إعادة البيع.

قد تكون الأصول غير الجارية مادية أو معنوية أو مالية.

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة 2، دار وائل للنشر، الأردن، 2011، ص:86.

² محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية الحديثة، الطبعة 1، دار وائل للنشر، الأردن، 2013، ص: 45.

³ حيدر محمد علي بني عطا، مفاهيم أساسية في قياس الأصول الثابتة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص:27.

-أصول جارية: تتمثل في النقد والبنود الأخرى المحتمل تحويلها إلى نقد أو بيعها أو استهلاكها خلال الدورة التشغيلية للمنشأة¹. وتضم عناصر الأصول التي تقل فترة تحويلها إلى سيولة عن السنة متمثلة في:²

➤ المخزون: يمثل المخزون في الشركة التجارية الأصول التي تشتريها الشركة الصناعية بقصد إعادة بيعها من خلال نشاطها الرئيسي، وفي الشركة الصناعية يشمل المخزون كل من المواد الأولية والبضاعة تحت التشغيل بالإضافة إلى البضاعة تامة الصنع والجاهزة للبيع.

➤ الذمم المدينة: وتمثل حقوق الشركة في ذمة الغير والناجمة غالباً عن المبيعات الآجلة.

➤ الاستثمارات قصيرة الأجل: يشمل هذا البند كل من الأسهم والسندات القابلة للتداول والخاصة بالشركات الأخرى التي تشتريها الشركة بهدف إعادة بيعها في الأجل القصير، ويعد هذا البند أكثر الأصول سيولة بعد النقدية.

➤ المصروفات المدفوعة مقدماً: ويتضمن هذا البند المبالغ المدفوعة مقابل منافع سيتم الحصول عليها مستقبلاً مثل: أقساط التأمين المدفوعة مقدماً أو الإيجار المدفوع مقدماً في الفترة المالية الحالية عن الفترة المالية التالية.

➤ النقدية: تعد النقدية أكثر الأصول المتداولة سيولة، وتشمل البند الموجود في صندوق الشركة والشيكات، ورسيد الحساب الجاري لدى البنك، والودائع قصيرة الأجل.

2-2- تصنيف عناصر الخصوم:

تعرف الخصوم على أنها تضحية بمنافع اقتصادية يحتمل أن تتخلى عنها المنشأة في المستقبل، ويترتب عليها التزام حالي على المنشأة يفرض عليها بأن تنقل في المستقبل أصولاً إلى منشأة أخرى أو أن تقدم لتلك المنشأة الأخرى خدمات مستقبلية وذلك بسبب عمليات أو أحداث سابقة³.

تقسم الخصوم إلى أموال خاصة وخصوم غير جارية وخصوم جارية حسب مبدأ الاستحقاق-استحقاق متزايد- من الأقل استحقاق إلى الأكثر استحقاق موضحة كما يأتي:

-رؤوس الأموال الخاصة: وهي الأموال المقدمة من طرف المساهمين وقت الإنشاء، بالإضافة إلى الاحتياطات وغيرها.
-الخصوم غير الجارية: وتشمل جميع القروض والديون المماثلة التي تستحق في أكثر من سنة، بالإضافة إلى الديون المرتبطة بالمساهمات والنتيجة بين المؤسسات الشريكة نتيجة لعلاقات الشراكة وحسابات ربط المؤسسات، والتي تستخدم في حالة الوحدات التابعة للمؤسسة الأم قانونياً وليس لها ذمة مالية مستقلة⁴.

-الخصوم الجارية: وتضم مختلف الحسابات المالية التي تستحق في أجل أقل من السنة كالموردين.

3-فلسفة التحليل وفق مقارنة سيولة-استحقاق:

¹ محمد مطر، المحاسبة المالية، الطبعة 4، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص: 463.

² محمود عزت اللحام وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة 1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص: 113.

³ محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص: 464.

⁴ بلعور سليمان، التسيير المالي، الطبعة 1، دار الجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص: 26.

تتمثل فلسفة التحليل في مجموعة من القواعد المعتمدة في هذا التحليل وهي:¹

1-3- قاعدة التوازن المالي الأدنى:

وتتلخص في ضرورة توفير رأس مال موجب لتفادي كل الاضطرابات التي قد تحدث في عناصر الميزانية القصيرة الأجل والأخطار الناجمة عنها.²

2-3- قاعدة الاستدانة القصوى:

تهتم هذه القاعدة بالديون طويلة الأجل التي لا بد أن نضع لها حد، بحيث لا يتعدى إجمالي هذه الديون الأموال الخاصة وهي قاعدة 50/50.

3-3- قاعدة التمويل الأقصى:

تنص على أن كل عملية استثمار يجب أن لا يتعدى مستوى الاستدانة فيها 50% إلى 70% من قيمة الاستثمار المعني.

جدول رقم 1: شكل الميزانية المالية المفصلة

المبلغ	الخصوم	المبلغ	الأصول
× × ×	أموال خاصة	× × ×	الأصول غير الجارية
× × ×	رأس المال	× × ×	التثبيات المعنوية
× × ×	الاحتياطات وغيرها	× × ×	التثبيات العينية
× × ×	الخصوم غير الجارية	× × ×	التثبيات المالية
× × ×	القروض والديون المماثلة	× × ×	الأصول الجارية
× × ×	المؤونات للأعباء والأخطار الخصوم	× × ×	المخزون
× × ×	الجارية	× × ×	الحسابات المدينة
× × ×	الموردون والحسابات الملحقه خزينة	× × ×	المصرفات المدفوعة سلفا
× × ×	الخصوم	× × ×	الاستثمارات قصيرة الأجل
		× × ×	خزينة الأصول
× × ×	المجموع	× × ×	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة.

جدول رقم 2: شكل الميزانية المالية المختصرة

المبلغ	الخصوم	المبلغ	الأصول
--------	--------	--------	--------

¹ بلعور سليمان، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

² مفاد قاعدة التوازن المالي الأدنى أنه لا بد من تمويل الأصول غير الجارية بالأموال الخاصة والخصوم غير الجارية دون اللجوء إلى الخصوم الجارية.

أصول غير جارية	×××	أموال خاصة	×××
أصول جارية	×××	خصوم غير جارية	×××
	×××	خصوم جارية	×××
المجموع	×××	المجموع	×××

المصدر: من إعداد الباحثة.

4-تحليل الميزانية المالية:

بعد تشكيل الميزانية المالية للمؤسسة بتاريخ ما، سيتم بعدها تحليل هذه الميزانية باستخدام عدد من المؤشرات من بينها رؤوس الأموال العاملة، بهدف الحكم على مدى تحقيق المؤسسة لقاعدة التوازن المالي الأدنى.

4-1-1-4-تحليل الميزانية باستخدام رؤوس الأموال العاملة:

4-1-1-4-رأس المال العامل الدائم:

إنّ مفهوم رأس المال العامل الدائم يرتبط بقاعدة التوازن المالي الأدنى والتي تنص على ضرورة تمويل الأصول غير الجارية بموارد مستقرة لأكثر من سنة، وتمويل الأصول الجارية بموارد مستقرة لأقل من سنة، وبالتالي يعتبر رأس المال العامل الدائم مؤشراً على المتانة المالية، وهو يقيس السلامة المالية للمنشأة من خلال العلاقة التالية: تكون المؤسسة سليمة إذا كان رأس المال العامل الدائم أكبر من الصفر مما يفسر بأنّ الأصول الجارية أكبر من الخصوم الجارية¹.

وتهدف دراسة رأس المال العامل الدائم إلى:²

- إيجاد تناسب بين السيولة والربحية والمخاطرة.

- إيجاد حل للمشاكل الناجمة عن التوازن بين الموجودات المتداولة وبين المطالب المتداولة والعلاقات المتبادلة بينهما.

ويحسب وفق العلاقة الآتية:

رأس المال العامل الدائم = موارد دائمة* - أصول ثابتة

أو:

رأس المال العامل الدائم = أصول جارية - خصوم جارية (ديون قصيرة الأجل)

الدلالة المالية لرأس المال العامل الدائم:

أولاً- من أعلى الميزانية:

هناك ثلاث حالات لرأس المال العامل الدائم من أعلى الميزانية:³

أ-رأس المال العامل الدائم موجب:

¹ بلعور سليمان، مرجع سبق ذكره، ص:28.

² محمود عزت اللحام وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 123.

³ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 88-89.

في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل الدائم عن فائض الأموال الدائمة المتبقى بعد تمويل كل الأصول الثابتة، أي أنّ المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة وحققت فائضا ماليا يمثل رأس المال العامل الدائم.

ب- رأس المال العامل الدائم معدوم:

وهي حالة نادرة الحدوث حيث تمثل حالة التوافق التام بين هيكل الموارد والاستخدامات، وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.

ج- رأس المال العامل الدائم سالب:

في هذه الحالة تكون الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة، حيث يلي جزء من الاحتياجات فقط مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

ثانيا- من أسفل الميزانية:

هناك ثلاث حالات لرأس المال العامل الدائم من أسفل الميزانية:¹

أ- رأس المال العامل موجب:

أي أنّ المؤسسة تستطيع مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة، ويتبقى فائض مالي يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل الدائم.

ب- رأس المال العامل الدائم معدوم:

في هذه الحالة المؤسسة تتمكن من تغطية القروض قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة دون تحقيق فائض ولا عجز وهي حالة مثلى ونادرة الحدوث.

ج- رأس المال العامل الدائم سالب:

في هذه الحالة تكون الأصول المتداولة القابلة للتحصيل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير.

4-1-2- رأس المال العامل الخاص:

وهو هامش الأمان الذي يتم تحقيقه من الأموال الخاصة فقط، ويمكن حسابه بطريقتين:

رأس المال العامل الخاص = أموال خاصة - أصول غير جارية

أو:

رأس المال العامل الخاص = أصول جارية - مجموع الديون

حيث: مجموع الديون = ديون طويلة الأجل (خصوم غير جارية) + ديون قصيرة الأجل (خصوم جارية)

وهناك ثلاث حالات لرأس المال العامل الخاص:

أ- رأس المال العامل الخاص موجب:

إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 89-90.

وهذا يفسر تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة، ويتبقى جزء بمقدار رأس المال العامل الخاص لتغطية الأصول الجارية، وهو ما يعبر عن وضعية مالية جيدة للمؤسسة.

ب- رأس المال العامل الخاص معدوم:

في هذه الحالة هناك تغطية كاملة للأصول الثابتة بالأموال الخاصة، مما يعبر عن وضعية حسنة بالنسبة للمؤسسة لأنها لا تلجأ بصفة كبيرة للديون.

ج- رأس المال العامل الخاص سالب:

ففي هذه الحالة ليست هناك تغطية كاملة للأصول الثابتة بالأموال الخاصة خاصة إذا كان رأس المال العامل الدائم سالب، فالوضعية سيئة والمؤسسة ستلجأ للديون لتغطية أصولها الثابتة، أما إذا كان رأس المال العامل الخاص سالب ورأس المال العامل الدائم موجب فلا يعبر ذلك عن وضعية حرجة بالنسبة للمؤسسة.

4-1-3- رأس المال العامل الإجمالي¹:

هو مجموع الأصول المتداولة أي الأصول المتوقع تحويلها إلى نقد خلال فترة قصيرة في الغالب سنة، وتمثل هذه الأصول النقد والأوراق المالية والذمم المدينة والبضاعة، ولهذا المقياس أهمية خاصة في استخدامه كمؤشر لمعرفة الأهمية النسبية لإجمالي الموجودات، لأنّ تدني هذا المؤشر يعطي صورة سيئة عن المؤسسة ويحسب وفق العلاقة الآتية:

الطريقة الأولى: رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول - الأصول غير الجارية

الطريقة الثانية: رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول الجارية

4-1-4- رأس المال العامل الأجنبي²:

ويمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة والتي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطاتها. الهدف من دراسة رأس المال العامل الأجنبي هو مقارنة حجم الديون لدى المؤسسة بحجم الأموال الخاصة، فإذا كان مجموع الديون أكبر من مجموع الأموال الخاصة فهذا يعبر على أنّ المؤسسة تعتمد على ديون الغير أكثر من اعتمادها على أموالها الخاصة.

يتم حساب رأس المال العامل الأجنبي وفق العلاقة الآتية:

رأس المال العامل الأجنبي = خصوم جارية + خصوم غير جارية = مجموع الديون

علاقات بين رؤوس الأموال العاملة:

انطلاقاً من توضيح طريقة حساب مختلف رؤوس الأموال العاملة يمكن استنتاج العلاقات الآتية والتي تربط بين مختلف رؤوس الأموال:

- رأس المال العامل الدائم = رأس المال العامل الخاص + خصوم غير جارية

- رأس المال العامل الخاص = رأس المال العامل الدائم - خصوم غير جارية

- رأس المال العامل الدائم = رأس المال العامل الإجمالي - خصوم جارية

- رأس المال العامل الإجمالي = رأس المال العامل الدائم + خصوم جارية

¹ تفرارات يزيد، محاضرات في مقياس التسيير المالي ومراقبة التسيير، موجهة لطلبة السنة الثالثة تخصص تسيير عمومي، جامعة

التكوين المتواصل مركز خنشلة، 2013-21014، ص:06.

² المرجع نفسه، ص:06.

-رأس المال العامل الخاص=رأس المال العامل الإجمالي-رأس المال العامل الأجنبي

-رأس المال العامل الإجمالي= رأس المال الخاص + رأس المال العامل الأجنبي

2-4- تحليل الميزانية المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي:

4-2-1- الاحتياج من رأس المال العامل:

يعرف بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغطى من طرف الموارد الدورية،

كما يمكن القول بأن احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين هو رأس المال العامل

الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ¹.

ويحسب وفق العلاقة الآتية:

الاحتياج من رأس المال = (أصول متداولة-النقديات) – (خصوم متداولة-سلفات مصرفية)

4-2-2-الخصينة:

هي مجموع الأموال التي في حوزة المؤسسة لمدة دورة استغلالية وهي تشمل صافي القيم الجاهزة، أي ما تستطيع

التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال دورة ما².

وتحسب وفق العلاقة الآتية:

الخصينة الصافية= رأس المال العامل الدائم-احتياجات رأس المال العامل

أو: الخصينة الصافية= النقدية-سلفات مصرفية.

¹ تفرات يزید، مرجع سبق ذكره، ص:06.

² تفرات يزید، مرجع سبق ذكره ، ص:07.

